استدعت الوزير باسل الصباح لاجتماعها المقبل

«الصحية» واصلت التحقيق في أسباب وفاة الطفل عبد العزيز الرشيدي

■ حماد: اتضح أن أقوال وزارة الصحة غير صحيحة ومخالفة للواقع تماماً

■ والد الطفل المتوفى قدم في اجتماع اللجنة مستندات تفيد موافقته على التشريح

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

■ الجلال: سنقوم بتشكيل لجنة تحقيق تتألف من أطباء في الجامعة وإعداد تقرير مفصل

واصلت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس النظر في تكليف المجلس لها بالتحقيق في أسباب وفاة الطفل عبدالعزيز الرشيدي في عيادة الأسنان، ووفاة المواطنة، حنان العدواني والحالات المماثلة لها.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة قررت استدعاء كل من وزير الصحة الشيخ باسل الحمود ووكيل وزارة الصحة والوكيل المساعد للشؤون القانونية ووالد الطفل المتوفى عبدالعزيز الرشيدي الأسبوع القادم للاستماع إلى إفادتهم بهذا الشأن.

وأوضح حماد أن اللجنة سبق أن استمعت إلى أقوال وزارة الصحة في شأن حادثة وفاة الطفل والكثير من التفاصيل التي صاحبت هذه القضية واتضح أن أقوال وزارة الصحة غير صحيحة ومخالفة للواقع.

وأضاف أن وزارة الصحة كانت قد أكدت أنه لم يتم التوصل إلى السبب الطبي الصحيح لوفاة الطفل بسبب عدم تشريح جثة الطفل وذلك لعدم موافقة الأب.

وبين أن والد الطفل المتوفي قدم في اجتماع اللجنة أمس مستندات تفيد موافقته على التشريح كما أنه تم تشريح جثة الطفل وقدم شهادة رسمية من الطب الشرعي بذلك.

وأكد حماد أن اللجنة قررت استدعاء الطرفين الأسبوع القادم لمواجهتهم جميعا بالأقوال حتى يتم التوصل إلى قرار واضح تجاه هذه الحالة.ولفت حماد إلى أن اللجنة استمعت أيضا أمس إلى أقوال والدة وزوج سيدتين توفيتا نتيجة أخطاء طبية ورصدت اللجنة الكثير من العيوب والأخطاء الطبية سيتم ذكرها في التقرير النهائي وإرفاق التوصيات ورفع التقرير إلى مجلس الأمة حتى لا تتكرر هذه المآسي مرة أخرى.من جهته كان رئيس لجنة الصحة البرلمانية النائب طلال الجلال قال قبيل اجتماع اللجنة إنه بعد الانتهاء من التحقيق في الأخطاء الطبية بتكليف من المجلس سنقوم بتشكيل لجنة تحقيق تتالف من أطباء ودكاترة في الجامعة وإعداد تقرير مفصل، موضحا أن اللجنة ستستمع إلى رأي وزارة الصحة وأهالي المتوفين المدونين بتكليف المجلس وهم: الطفل عبدالعزيز الرشيدي الذي توفي في عيادة الأسنان بمركز الفحيحيل التخصصي، وللمواطنتان حنان العدواني ونوال الكندري والحالات المماثلة لهم.

هنأ غرينادا بالعيد الوطني

الغانم عزى نظيره التركي بضحايا الانهيار الثلجي وانشطار طائرة ركاب

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية إلى رئيس البرلمان التركي مصطفى شنتوب، أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الانهيار الثلجي في محافظة كان شرق تركيا، وحادث انشطار طائرة الركاب التركية في أحد مطارات اسطنبول، واللذين اسفرا عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

من جهة أخرى بعث الغانم امس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في غرينادا مايكل بيير ورئيس مجلس الشيوخ تشيستر ا.ا.هامفري بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

ضمن 500 برلماني من جميع أنحاء العالم بماليزيا

الشاهين وفهاد يشاركان في المؤتمر الثالث لـ «برلمانيون لأجل القدس»

أسامة الشاهين

عبدالله فهاد

يشارك وفد برلماني يضم كلا من النائبين اسامة الشاهين وعبدالله فهاد ضمن 500 برلماني من جميع أنحاء العالم في فعاليات المؤتمر الثالث لرابطة "برلمانيون لأجل القدس" الذي يعقد في ماليزيا في الثامن من الشهر الجاري.

وأفاد رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر سيد نوح في بيان بأن المؤتمر يعقد تحت عنوان "نحو استراتيجية للدفاع عن القدس". ويناقش المؤتمر على مدى يومين في العاصمة كولالمبور دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الفلسطينيين المشروعة.

وقال نوح إن مؤتمر هذا العام يأتي في وقت مهم بالنسبة للقضية الفلسطينية لاسيما ان ماليزيا ومنظمة التعاون الإسلامي رفضتا خطة السلام الامريكية مضيفا أن "وجود برلمانيين بارزين ومشاركة خبراء ونشطاء مهتمين بالقضية الفلسطينية من جميع انحاء العالم سيسهم في اتخاذ قرارات ايجابية لفلسطين".

وحسب جدول اعمال المؤتمر من المقرر ان يلقي رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد خطابه الافتتاحي بعد غد السبت في حين سيلقي السياسي الماليزي البارز انور إبراهيم الخطاب الختامي للمؤتمر.

وينظم مؤتمر هذا العام تحت رعاية البرلمان الماليزي بدعم العديد من منظمات المجتمع المدني في ماليزيا.

لأن القانون يقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته

هايف: أي حلول لقضية «البدون» يجب أن تراعي العدالة وعدم تعميم الاتهامات

■ وجود جهاز مركزي جديد يحدد من يحصل على الجنسية عديم الجدوى

محمد هايف

أكد النائب محمد هايف ضرورة مراعاة العدالة عند مناقشة وطرح أي حلول بشأن قضية البدون وأنه لا يمكن توجيه الاتهام بشكل عام للجميع لأن القانون يقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وقال هايف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن وزارة الداخلية وأجهزة المباحث وغيرها من لجان التحقيق والنيابة والمحاكم دورها هو التحقيق في أي اتهامات سواء بخصوص الجنسية أو غيرها.

وأشار هايف إلى عدم الجدوى من وجود جهاز مركزي جديد يحدد من يحصل على الجنسية خاصة أن الجهاز الحالي أصبح متهما بالتعسف والتجاوز حتى اصبح في الكويت أناس أميون لا يعرفون القراءة والكتابة بسببه لأنه منع الناس من التعليم ومن الوظائف وغيرذلك.

وشدد على أنه لا يمكن لأحد ان يقف مع طرح فكرة إنشاء جهاز جديد للجنسية لأن هناك مؤسسات في الدولة والجميع يرغب في تقليص عدد المؤسسات وليس إنشاء مؤسسات جديدة تقوم بعملها جهات قائمة حاليا.

ماجد المطيري لتعديل قانون محكمة الأسرة بجواز الطعن عن طريق «التمييز»

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة رقم (13) من القانون رقم (12) لسنة 2015 بشأن محكمة الأسرة للسماح بالطعن في الأحكام الصادرة عن الدوائر الاستئنافية بمحكمة الأسرة بطريق التمييز.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى):

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة رقم (13) من القانون رقم (12) لسنة 20105 المشار إليه النص الآتي:

«تكون الأحكام الصادرة عن الدوائر الاستئنافية بمحكمة الأسرة قابلة للطعن فيها بطريق التمييز»

(المادة الثانية):

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.وجاء في المذكرة الإيضاحية ان إنشاء محكمة التمييز جاء بغرض إرساء القواعد القانونية وتوحيد تفسيرها وضمان حسن سير العدالة، فاستقرار الحقوق والمراكز القانونية لا يمكن أن يتحقق في ظل اختلاف المحاكم وتضاربها حول تطبيق القواعد القانونية وتفسيرها،

فقد تضرر العديد من الأفراد من الاختلاف الواقع في تاويل القانون، وذلك بسبب تفاوت مراتب القضاة في فهم القانون على قدر تفاوتهم في العلم والخبرة، وأدى ذلك إلى اضطراب النظام القانوني ونال من فاعليته.

وبالرغم مما سبق فقد قضت الفقرة الأولى من المادة (13) من القانون رقم (12) لسنة 2015 بشأن محكمة الأسرة بان: «تكون الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية من الدوائر الاستئنافية بمحكمة الأسرة غير قابلة للطعن فيها عن طريق التمييز، واستثناء من ذلك يجوز للنائب العام الطعن عن طريق التمييز في تلك الأحكام إذا كانت تتضمن مساسا بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالنظام العام والمبينة بالمادة (338) من قانون الأحوال الشخصية، وللخصوم أن يطعنوا بطريق التمييز في الأحكام الصادرة في شأن الوصية والمواريث».

ونالت بذلك من توجه الدولة في استكمال البناء القضائي بمحكمة قانون تختص بمراقبة مدى سلامة تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون ومدى عدالته وصحته، الأمر الذي يحتم التدخل التشريعي لمعالجة ما ترتب على تطبيقه من أضرار عبر تعديل النص بإقرار جواز الطعن بالأحكام الصادرة عن الدوائر الاستئنافية بمحكمة الأسرة بطريق التمييز لتحقيق الرقابة على تطبيق القواعد القانونية الصحيحة، فلا خلاف أن هناك حالات تستدعي مثل ذلك كصدور أحكام مبنية على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تاويله في حال اغفل الحكم المطعون فيه إعمال نص من النصوص القانونية الصريحة، أو طبق الحكم على وقائع الدعوى قاعدة قانونية غير القاعدة الواجبة التطبيق في هذا الصدد، أو أساء الفهم الصحيح لنصوص القانون، أو خالف إرادة الشارع، وكذلك إذا وقع بطلان في الحكم، بالإضافة لحالة تناقض الحكم الانتهائي مع الحكم الذي سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي.

أكد أن «الأعلى للتخطيط» ألغى 10 مشروعات للمعهد

عمر الطبطبائي: صرف 121 مليون دينار لمشاريع لم تنجز في «الأبحاث»

■ أطالب الحربي بالوقوف على الأسباب وسأتابع القضية وفقا للأدوات الدستورية المتاحة

■ من ضمن التجاوزات صرف كل الدفعات المستحقة لشركة لم تنته من جميع أعمالها إلى اليوم

قال النائب عمر الطبطبائي إن معهد الكويت للأبحاث العلمية صرف ما يقارب ١٢١ مليون دينار من التمويل الحكومي لمشاريع لم تنجز كما أن المجلس الأعلى للتخطيط ألغى 10 مشروعات للمعهد.

وطالب الطبطبائي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، وزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي بالتحرك والوقوف على هذه الأسباب، مؤكدا أنه سيتابع القضية وفقا للأدوات الدستورية المتاحة له.

وأضاف الطبطبائي أن الملاحظات التي ذكرها في تصريحه السابق لديه دليل عليها وإثباتات بالأوراق والمستندات سيقوم بتزويد وزير التربية بها لمتابعتها والتحقق منها .وأشار إلى وجود كم هائل من الشكاوى وصلته من موظفي الأبحاث بشأن سوء استغلال لميزانية المعهد وطلبات مناقلة تقدم لوزارة المالية بعد استنفاد بند المهمات وبحجة حاجة الباحثين للمال لتمثيل الكويت في الخارج.

وأضاف "هذا المعلن من إدارة المعهد إلا أن الباحثين الحقيقيين لا يستفيدون منها، ويردون على مطالبهم بأنه لا توجد أموال وسافروا على حسابكم".

ولفت الطبطبائي إلى أن "مديرة المعهد أعلنت في تصريح سابق لها أن موضوع سرقة الأسماك السنوي أصبح بيد وزارة الداخلية، وأنه استفسر من وزارة الداخلية عن ذلك ليكتشف أنها لم تسجل أي قضية لهذا الموضوع".

وقال الطبطبائي إن "مديرة المعهد أرسلت إلى وزير التربية السابق قائمة بـ 4 مشاريع فقط من أصل 16 مشروعًا متعثرًا، وبعد اكتشاف الأمر كان الرد أنها سقطت سهوًا".

وأشار إلى أن من ضمن التجاوزات وجود ١٨ مستشارًا من دول شقيقه يتقاضى كل واحد فيهم راتبًا فوق الستة آلاف دينار، إضافة إلى إرسال موظف إلى مؤتمر عالمي للفضاء رغم أن المعهد لا توجد لديه أي برامج بهذا الشأن ولم يقدم أي مادة بحث علمية تفيد الكويت والمجتمع الكويتي بشيء.

وأضاف أن من ضمن التجاوزات صرف كافة الدفعات المستحقة لشركة لم تنته من كافة أعمالها إلى اليوم، وهي متأخرة في التنفيذ لمدة 8 سنوات، واتضح من خلال تدقيق ديوان المحاسبة تسييل خطاب الضمان المالي للشركة.

واعتبر الطبطبائي أن "المسؤولين في معهد الأبحاث يحاربون الكفاءات الوطنية، ويعتمدون الترقيات بحسب الأهواء والمزاج وفق ما أكده الكثير من موظفي المعهد".

وطمأن الطبطبائي موظفي المعهد بأن القرارات التي تم اتخاذها اليوم بالتجديد وتثبيت بعض الأسماء سيتم إعادة النظر فيها بحسب ما وعده به وزير التربية، محملا الوزير الحربي مسؤولية التجديد للإدارة الحالية للمعهد.